Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 867-886 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Evolution of Party Systems in Arab Spring Countries: A Comparative Analysis

Assistant Lecturer: Haider Kashkool Hassan
Al-Mustansiriya University / College of Political Science , Hdgx.1976@uomustansiriyah.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:1 feb 2026
Accepted:22 feb 2026
Published:1 Mar 2026

Keywords: Party system – Arab Spring – Political parties – Democracy

ABSTRACT

This study aims to analyze the evolution of party systems in the Arab Spring countries through a comparative approach. It examines the factors influencing the emergence and development of political parties and their role in the political process after the Arab Spring events, focusing on the challenges faced by new party systems amid political, social, and economic transformations. The study concludes that the party systems in these countries are still in a transitional phase, with varying experiences of successes and failures in establishing democracy and enabling political participation.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات:867-886، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

تطور النظام الحزبي في دول الربيع العربي : دراسة المقارنة

مدرس مساعد: حيدر كشكول حسن

جامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية ، Hdgx.1976@uomustansiriyah.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١ شباط ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٢ شباط ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور النظام الحزبي في دول الربيع العربي من خلال منهج المقارنة بين هذه الدول, وتتناول الدراسة عوامل نشوء الأحزاب، وتطورها، ودورها في العملية السياسية بعد أحداث الربيع العربي، مع التركيز على التحديات التي تواجه الأنظمة الحزبية الجديدة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتستنتج الدراسة أن النظام الحزبي في هذه الدول لا يزال يمر بمرحلة انتقالية، اذ تتنوع التجارب بين نجاحات وإخفاقات في إرساء الديمقراطية وتمكين المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: النظام الحزبي – الربيع العربي – الأحزاب السياسية – الديمقراطية

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تعد الأنظمة الحزبية من أبرز ركائز الحياة السياسية في أي دولة، حيث تمثل الوسيلة الأساسية لتنظيم النشاط السياسي، وتشكيل الحكومة، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار. ومع ظهور ما يعرف بالربيع العربي منذ عام 2010، شهدت دول المنطقة تغييرات سياسية كبيرة أثرت بشكل مباشر على طبيعة الأنظمة الحزبية فيها.

لقد أدت هذه التحولات إلى ظهور أحزاب جديدة، وتغيير قواعد اللعبة السياسية، وإعادة النظر في دور الأحزاب التقليدية، بما انعكس على العملية الديمقراطية ومستوى المشاركة السياسية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة تطور النظام الحزبي في هذه الدول، لفهم التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي، واستكشاف التحديات والفرص التي تواجهها الأحزاب في سياق التحولات السياسية والاجتماعية.

إن دراسة النظام الحزبي في دول الربيع العربي تساعد على تقديم رؤية شاملة حول كيفية تطور الأحزاب، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين المطالب الشعبية والظروف السياسية، وما إذا كانت هذه التجارب يمكن أن تساهم في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في المنطقة.

اشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في التساؤل عن مدى تأثير أحداث الربيع العربي على تطور النظام الحزبي في الدول العربية المختلفة، وكيفية قدرة الأحزاب السياسية على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت هذه الأحداث. كما يطرح البحث سؤالاً حول الفروق بين التجارب الحزبية في هذه الدول، والعوامل التي أسهمت في نجاح بعض الأنظمة الحزبية أو فشلها في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية.

فرضية البحث: يفترض البحث أن الأنظمة الحزبية في دول الربيع العربي تمر بمرحلة انتقالية تتميز بعدم الاستقرار النسبي، وأن قدرة الأحزاب على التأقلم والتطور تتأثر بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية محددة، مثل طبيعة النظام السياسي، مستوى الحرية السياسية، دور المجتمع المدني، والإطار القانوني للأحزاب. كما يفترض البحث أن التجارب الحزبية تختلف من دولة لأخرى حسب السياق الوطني والظروف المحيطة بكل دولة.

أهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم التحولات التي شهدها النظام الحزبي في دول الربيع العربي، وتقييم مدى مساهمة الأحزاب في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية. كما يساهم البحث في تقديم قراءة مقارنة بين التجارب المختلفة، بما يساعد صناع القرار والباحثين على استخلاص الدروس المستفادة، وفهم التحديات التي تواجه تطوير النظام الحزبي في المنطقة العربية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج المقارن بين دول الربيع العربي، لتحليل التجارب الحزبية المختلفة وفهم الفروق والتشابهات بينها. كما يستخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تطور الأحزاب السياسية، دورها في العملية السياسية، والعوامل المؤثرة على أدائها.

هيكلية البحث : يقسم البحث الى مقدمة وخاتمة بالاضافة لعد مطالب:

المطلب الاول :الإطار النظري

المطلب الثاني :الربيع العربي والنظام الحزبي.

المطلب الثالث: مقارنة بين التجارب.

المطلب الاول

الإطار النظري

المحور الاول

مفهوم النظام الحزبي وأهميته

يُعتبر النظام الحزبي أحد الركائز الأساسية لأي نظام سياسي منظم، حيث يشكل الإطار الذي تتحرك داخله الأحزاب السياسية، ويتيح لها ممارسة مهامها في تمثيل المجتمع، وصياغة السياسات، والمشاركة في صنع القرار السياسي وبشكل عام[1]، ويمكن تعريف النظام الحزبي بأنه الهيكل السياسي الذي يحدد طبيعة الأحزاب، وتنظيمها، وعلاقاتها مع بعضها البعض، ومع السلطة السياسية، ضمن إطار قانوني ومؤسساتي محدد[2], ويشمل هذا التعريف عدة عناصر رئيسية[3]:

1. عدد الأحزاب ووظائفها:يشمل تحديد ما إذا كانت الدولة تعتمد على حزب واحد، أو نظام ثنائي، أو نظام متعدد الأحزاب.

2. العلاقات الداخلية والخارجية للأحزاب: أي طريقة تفاعل الأحزاب مع بعضها، ومع الحكومة، ومع المجتمع المدني، بما يعكس طبيعة المنافسة السياسية.

3. الإطار القانوني والتنظيمي: يشمل القوانين المنظمة لتأسيس الأحزاب، وممارستها السياسية، وحقوقها وواجباتها، وما يحدد دورها في العملية الانتخابية.

ويمثل النظام الحزبي أداة رئيسية لتعزيز الأداء السياسي والديمقراطي في أي دولة، ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية[4]:

1. تعزيز الديمقراطية: يضمن النظام الحزبي وجود منافسة سياسية مشروعة، ما يتيح للمواطنين خيارات متعددة عند المشاركة في الانتخابات, اذ يسهم في تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، إذ تخضع الأحزاب للمراقبة الشعبية والسياسية.

2. تمثيل مصالح المجتمع: تعمل الأحزاب على تجميع مصالح واهتمامات مختلف فئات المجتمع، ونقلها إلى صناع القرار,كما تساعد على إيصال صوت الأقليات والفئات المهمشة، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية والسياسية.

3. تحقيق الاستقرار السياسي: يسهم النظام الحزبي المنظم في تقليل الصراعات العشوائية، إذ توفر الأحزاب آليات سلمية لتداول السلطة والتنافس على السلطة السياسية, ويوفر إطارًا للتوافق السياسي والتفاوض بين القوى المختلفة، مما يقلل من احتمالات الانقلابات أو الصراعات الداخلية.

4. تطوير الكفاءات والقيادات السياسية:يعمل النظام الحزبي على بناء كوادر سياسية مؤهلة من خلال التدريب، والمشاركة في التنظيم، وصياغة البرامج السياسية,كما يعزز قدرة الدولة على وضع سياسات عامة فعّالة، تستند إلى برامج حزبية واضحة ومحددة.

5. ربط المجتمع بالدولة: يسهم النظام الحزبي في تعزيز العلاقة بين المواطنين والدولة، إذ تعتبر الأحزاب حلقة وصل بين السلطة والشعب, كما يوفر قنوات للتعبير عن الرأي العام والمطالبة بالحقوق، ما يدعم الشرعية السياسية للنظام الحاكم.

كما تتأثر فعالية النظام الحزبي بعدة عوامل مرتبطة بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة، أهمها[5]:

أ- طبيعة النظام السياسي: فالنظام الديمقراطي يسمح بحرية تشكيل الأحزاب والمنافسة السياسية، بينما تحد الأنظمة السلطوية من فعاليتها.

ب- نضج المجتمع المدني: كلما زاد وعي المجتمع ومشاركته، زادت قدرة الأحزاب على العمل بفاعلية وتمثيل مصالح المواطنين.

ت- الإطار القانوني والمؤسساتي: قوانين تأسيس الأحزاب وتنظيم الانتخابات تحدد مدى استقلالية الأحزاب ونفوذها.

ث- الظروف الاقتصادية والاجتماعية: تؤثر الأزمات الاقتصادية، والفوارق الاجتماعية، ومستوى التعليم، على قدرة الأحزاب على جذب الدعم الشعبي وبناء قاعدة انتخابية قوية.

وبذلك، يمثل النظام الحزبي مرآة لعلاقة الدولة بالمجتمع، ويعكس درجة تطور العملية السياسية واستقرارها، كما يحدد مدى قدرة الأحزاب على المساهمة في تعزيز الديمقراطية وتنظيم الحياة السياسية.

المحور الثاني

أنواع الأنظمة الحزبية

يشكل فهم أنواع الأنظمة الحزبية أساساً مهماً لدراسة تطور الأحزاب السياسية في أي دولة، إذ تحدد طبيعة النظام الحزبي طبيعة المنافسة السياسية، واستقرار العملية الديمقراطية، ودور الأحزاب في تمثيل المواطنين. ويمكن تصنيف الأنظمة الحزبية وفقاً لعدة معايير، أهمها عدد الأحزاب المسيطرة وطبيعة التنافس السياسي[6]، كما يلي:

1. النظام الحزبي الأحادي (الأحادية الحزبية).

يُعرف النظام الأحادي بوجود حزب واحد مسيطر على الحياة السياسية، غالباً في الأنظمة السلطوية أو الاستبدادية، يتميز هذا النظام بالقيود على حرية تأسيس الأحزاب الأخرى، والحد من المنافسة السياسية، ودوره في الديمقراطية محدود جداً، اذ يؤدي إلى ضعف التمثيل الشعبي، ويقلل من فعالية المشاركة السياسية، ويحد من التنوع السياسي[7].

2. النظام الحزبي الثنائي (الثنائية الحزبية).

يقوم على وجود حزبيْن رئيسيين يتنافسان على السلطة، كما في العديد من الأنظمة الديمقراطية الغربية التقليدية، اذ يسمح هذا النظام بوجود منافسة سياسية محدودة، ويحفز الأحزاب على بناء برامج سياسية واضحة لكسب الدعم الشعبي، اما دوره في الديمقراطية فأنه يوفر بعض التوازن السياسي ويعزز الاستقرار النسبي، لكنه قد يهمش الأحزاب الصغيرة والأقليات السياسية[8].

3. النظام الحزبي المتعدد (التعددية الحزبية).

يعتمد على وجود أكثر من حزب سياسي يشارك في العملية السياسية، مع توزيع نسبي للسلطة، و يتميز بتعدد الخيارات أمام المواطنين، وتعزيز التعددية السياسية، وإتاحة الفرصة للأحزاب الصغيرة للعب دور في التحالفات السياسية, اما دوره في الديمقراطية فأنه يعزز المشاركة السياسية والتمثيل الواسع، ولكنه قد يؤدي أحياناً إلى الانقسامات السياسية، وصعوبة تشكيل أغلبية مستقرة في البرلمان، ما يتطلب آليات توافقية وحكومات ائتلافية لضمان الاستقرار[9]، وتؤدي الأنظمة الحزبية المختلفة أدواراً متعددة في تعزيز الديمقراطية، أبرزها[10]:

أ- **تنظيم المنافسة السياسية:** من خلال وضع قواعد واضحة للمنافسة بين الأحزاب، وضمان شفافية الانتخابات.

ب- **تأطير المشاركة الشعبية**: إذ تمثل الأحزاب قنوات لتعبير المواطنين عن آرائهم ومطالبهم، وتسهيل مشاركة الفئات المختلفة في السياسة.

ت- **ضمان الاستقرار السياسي:** من خلال إدارة الصراعات السياسية داخلياً عبر الحوار والبرلمان، بدلاً من اللجوء إلى العنف أو الانقلابات.

ث- **تطوير البرامج والسياسات العامة:** تعمل الأحزاب على دراسة القضايا الوطنية ووضع برامج قابلة للتطبيق تعكس أولويات المواطنين.

وبذلك، يظهر أن النظام الحزبي ليس مجرد هيكل تنظيمي للأحزاب، بل يمثل عنصرًا أساسياً في تطور الديمقراطية واستقرار النظام السياسي، ويشكل إطارًا يمكن من خلاله تقييم قدرة الأحزاب على تمثيل المواطنين وتحقيق مصالحهم، بما يعكس درجة تطور العملية السياسية في الدولة.

المحور الثالث

دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية.

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تعزيز العملية الديمقراطية، إذ تعتبر الجسر بين الدولة والمجتمع المدني، ومن خلالها يتمكن المواطنون من ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في صنع القرار ويمكن تلخيص دور الأحزاب في العملية الديمقراطية في المحاور التالية[11]:

1. **التعبير عن مصالح المجتمع ومطالبه:** تعمل الأحزاب على تجميع مصالح المواطنين المختلفة ونقلها إلى صانع القرار السياسي، بما يشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما توفر الأحزاب منصة للتواصل بين الشعب والسلطة، وتضمن تمثيل الفئات المتنوعة بما يعكس تنوع المجتمع، ومن خلال هذا الدور، تسهم الأحزاب في تعزيز العدالة السياسية والاجتماعية، وتقليل شعور الإقصاء لدى الجماعات المهمشة.

2. تنظيم المنافسة السياسية: تساهم الأحزاب في تنظيم الحياة السياسية من خلال المنافسة على السلطة بطريقة سلمية وقانونية، وتضمن الأحزاب أن تكون الانتخابات شفافة وعادلة، وتعمل على تقديم برامج سياسية واضحة للناخبين، هذا التنظيم يساعد على تجنب الصراعات العنيفة ويعزز استقرار الدولة.

3. المشاركة في صنع القرار السياسي: من خلال البرلمان أو مجالس القرار المحلية، تشارك الأحزاب في وضع السياسات العامة، وصياغة القوانين، ومراقبة الحكومة، يعزز هذا الدور الرقابة والمساءلة السياسية، ويضمن أن تكون القرارات الحكومية متوافقة مع تطلعات المواطنين.

4. تطوير القيادة السياسية وبناء الكفاءات: توفر الأحزاب بيئة لتدريب وتأهيل القيادات السياسية، وإعداد كوادر شابة قادرة على إدارة شؤون الدولة، من خلال البرامج الحزبية والتدريب التنظيمي، تُسهم الأحزاب في تطوير الخبرات السياسية وتحسين جودة الأداء الحكومي.

5. تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين: تشجع الأحزاب المواطنين على المشاركة في الانتخابات، والانخراط في الأنشطة السياسية والاجتماعية، بما يعزز الوعي السياسي لديهم، وتعمل على توعية الجمهور بالقوانين، والسياسات، وأهمية المشاركة في صنع القرار، ما يزيد من شرعية النظام الديمقراطي.

اما العوامل المؤثرة على فاعلية الأحزاب السياسية في الديمقراطية فأنها كالاتي[12] :

أ- **الإطار القانوني والسياسي:** مدى حرية تأسيس الأحزاب، وقوانين الانتخابات، وحماية حقوق الأحزاب والمواطنين.
ب- **مستوى نضج المجتمع المدني:** كلما زاد الوعي والمشاركة الشعبية، زادت قدرة الأحزاب على ممارسة دورها بفعالية.
ت- **استقرار النظام السياسي والاقتصادي:** الأزمات المستمرة تحد من قدرة الأحزاب على التركيز على برامجها السياسية والتنموية.
ث- **الدعم المؤسسي والبنية التنظيمية:** توافر الموارد التنظيمية والبشرية يعزز قدرة الأحزاب على العمل بشكل مؤثر ومستدام.

يتضح أن الأحزاب السياسية ليست مجرد كيانات تنظيمية، بل ركيزة أساسية لتفعيل الديمقراطية، فهي تجمع بين تمثيل مصالح المجتمع وتنظيم المنافسة السياسية والمساهمة في صنع القرار وبناء الكفاءات السياسية. كما أن نجاح الأحزاب في أداء هذه الأدوار يعكس مدى تطور العملية الديمقراطية واستقرار النظام السياسي في أي دولة.

المطلب الثاني

الربيع العربي والنظام الحزبي

المحور الأول

خلفية الأحداث وأسبابها

شهد العالم العربي منذ أواخر عام 2010 سلسلة من الاحتجاجات السياسية والاجتماعية واسعة النطاق، عرفت باسم الربيع العربي، امتدت لتشمل دولاً مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن. هذه الأحداث لم تكن مفاجئة، بل جاءت نتيجة تراكم طويل من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي أدت إلى حالة من الغضب الشعبي الشديد ودفعت الجماهير إلى المطالبة بالإصلاح والتغيير[13], ومن اهم اسبابها هي[14] :

1- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة إلى تفاقم حالة الاحتقان الشعبي في العالم العربي. فقد شهدت العديد من الدول ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات البطالة، خصوصًا بين فئة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، مما ساهم في خلق شعور واسع بالإحباط وانعدام الاستقرار الاجتماعي, كما ارتفعت أسعار المواد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والطاقة، الأمر الذي زاد من الضغوط اليومية على المواطنين وأثار استياءهم إضافة إلى ذلك، أدى تردي الخدمات العامة، مثل ضعف البنية التحتية، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار مظاهر الفساد الإداري، إلى شعور المواطن بالتهميش واستبعاده من المشاركة الفاعّلة في العملية التنموية.

2- الأسباب السياسية: شكلت العوامل السياسية عنصرًا جوهريًا في اندلاع الاحتجاجات. فقد كانت معظم الدول العربية تحت أنظمة حكم استبدادية أو أحادية، تمارس سيطرة مطلقة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ما أدى إلى غياب المشاركة السياسية الفعلية. كما فرضت هذه الأنظمة قيودًا صارمة على الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة وتكوين الأحزاب السياسية، ما قلل من قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم. وعلاوة على ذلك، ساهم انتشار الفساد المؤسسي في الحكومة والأحزاب التقليدية في فقدان الثقة بين الدولة والمواطنين، وهو ما زاد من حدة الاحتقان الشعبي.

3- العوامل الاجتماعية والثقافية: شكل الشباب العامل الأساسي والمحرك الرئيس للاحتجاجات، نظرًا لارتفاع نسبتهم من السكان وازدياد وعيهم السياسي. كما لعبت وسائل الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب دورًا مركزيًا في توحيد جهود المحتجين، وتنسيق تحركاتهم، ونشر الوعي بسرعة غير مسبوقة، ما أتاح للمواطنين التعبير عن مطالبهم بشكل جماعي وفعّال. إضافة إلى ذلك، ساهم التوسع في التعرف على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام المختلفة في تعزيز وعي المواطنين، ورفع مستوى المطالبات بالإصلاح السياسي والاجتماعي.

يتضح أن أحداث الربيع العربي كانت نتيجة تراكم طويل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مدعومة بعوامل ثقافية وتقنية مثل دور الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد شكلت هذه الأحداث نقطة تحول حاسمة أثرت على المشهد الحزبي في المنطقة، من خلال[15]:

- ظهور أحزاب جديدة وإعادة ترتيب المشهد الحزبي التقليدي.
- خلق فرص لتوسيع المشاركة السياسية.
- مواجهة تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار السياسي والقدرة على بناء أنظمة حزبية ديمقراطية فعالة.

المحور الثاني

تأثيرها على المشهد الحزبي.

أحدثت أحداث الربيع العربي تغييرات جوهرية في المشهد السياسي والحزبي في دول المنطقة، حيث تسببت في إعادة هيكلة النظام الحزبي التقليدي، وظهور أحزاب جديدة، وتغير أدوار الأحزاب القائمة، ويمكن تحليل تأثير هذه الأحداث على المشهد الحزبي من عدة أبعاد[16]:

1. ظهور أحزاب جديدة وإعادة توزيع القوة السياسية: أدت التغيرات السياسية إلى انفتاح المجال أمام تأسيس أحزاب جديدة لم تكن موجودة في ظل الأنظمة الاستبدادية السابقة، في تونس، شهدت الفترة ما بعد الثورة بروز أحزاب مثل حركة النهضة وحزب نداء تونس وحركة المؤتمر من أجل الجمهورية، مما أضفى تنوعاً سياسياً غير مسبوق، وفي مصر، أسس ناشطو 6 أبريل وحركات شبابية أخرى أحزاباً جديدة، كما شهدت البلاد صعود جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية مؤثرة، ما أعاد تشكيل التوازن السياسي بين الأحزاب القديمة والجديدة, اما في ليبيا وسوريا واليمن، أدى سقوط الأنظمة القديمة إلى ظهور أطراف سياسية جديدة وحركات حزبية متعددة، رغم التحديات الأمنية والسياسية التي حالت دون استقرارها الكامل.

2. تعزيز التعددية الحزبية والمنافسة السياسية: سمح سقوط الأنظمة الاستبدادية بإرساء تعددية حزبية أكبر، ما أتاح للمواطنين خيارات أوسع في المشاركة السياسية في تونس، ساهم هذا التعدد الحزبي في تشكيل تحالفات حكومية جديدة، وأعطى فرصة للأحزاب الصغيرة للمشاركة في القرار السياسي، وهو ما لم يكن ممكنًا في النظام السابق الأحادي، وفي مصر أعادت المنافسة الانتخابية بين الأحزاب القديمة والجديدة ترتيب الخريطة السياسية، مع تباين في مستويات التأثير والقدرة على تشكيل أغلبية برلمانية.

3. إعادة النظر في دور الأحزاب التقليدية: اضطرت الأحزاب التقليدية في العديد من الدول إلى إعادة هيكلة برامجها واستراتيجياتها لمواجهة الواقع الجديد، منها الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، الذي فقد سلطته بعد سقوط مبارك، واضطر العديد من أعضائه إلى إعادة تأسيس نفسها تحت أسماء جديدة، وفي تونس، أعادت الأحزاب التقليدية مثل الحزب الدستوري الحر تقييم برامجها لتتناسب مع مطالب الثورة الجديدة، وتعزيز التمثيل الشعبي.

4. التحديات التي واجهت النظام الحزبي بعد الربيع العربي : ضعف المؤسسات السياسية في بعض الدول مثل ليبيا وسوريا واليمن، أدت الصراعات المسلحة والانقسامات الداخلية إلى صعوبة بناء نظام حزبي مستقر, وواجهت الصراعات بين الأحزاب الجديدة والقديمة اذ أدت التنافسات الحادة أحياناً إلى انقسامات سياسية وأزمات حكومية, بالاضافة للافتقار إلى الخبرة فكثير من الأحزاب الجديدة كانت تفتقر إلى الكوادر السياسية المؤهلة والخبرة في إدارة العملية السياسية, كما أدت الأزمة الاقتصادية المستمرة في بعض الدول إلى تقليل قدرة الأحزاب على التركيز على برامجها السياسية والتنموية.

5. فرص تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية: رغم التحديات، أتاح الربيع العربي فرصة لتعزيز الديمقراطية ورفع مستوى المشاركة السياسية، من خلال السماح للأحزاب الجديدة بالعمل بحرية أكبر، وإدخال فئات جديدة في العملية السياسية، في تونس ومصر، ساعدت التجارب الجديدة على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتجربة آليات الانتخابات التعددية، وإشراك المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة السياسية.

اذ يمكن تلخيص تأثير الربيع العربي على المشهد الحزبي في النقاط التالية[17]:

- تغيير هيكل النظام الحزبي التقليدي وظهور أحزاب جديدة متعددة الأطراف.
- تعزيز التعددية الحزبية والمنافسة السياسية، مع تنوع كبير في البرامج والأفكار.
- إعادة ترتيب دور الأحزاب التقليدية لتتكيف مع الواقع الجديد بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية.
- ظهور تحديات جديدة تتعلق بالاستقرار السياسي، والخبرة التنظيمية، والصراعات بين الأحزاب.

المحور الثالث

تطور النظام الحزبي في دول مختارة

1- مصر.

شهدت مصر خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة في النظام الحزبي، خاصة بعد أحداث 25 يناير 2011 التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس حسني مبارك، بعد حكم دام ثلاثة عقود. وقد تأثر المشهد الحزبي المصري بشكل مباشر بهذه التغيرات السياسية والاجتماعية، اذ أدت الثورة إلى إعادة تشكيل النظام الحزبي وظهور أحزاب جديدة، وإعادة ترتيب أولويات الأحزاب التقليدية[18].

فقبل 2011، كان المشهد الحزبي في مصر مهيمنًا عليه من قبل الحزب الوطني الديمقراطي، الذي سيطر على الحياة السياسية منذ السبعينيات، مع وجود أحزاب أخرى محدودة التأثير,اذ كان النشاط الحزبي تحت رقابة الدولة، مع قيود على حرية تأسيس الأحزاب الجديدة، وغياب المنافسة السياسية الفعلية , و معظم الأحزاب القائمة كانت ضعيفة التنظيم، وتعاني من نقص في القاعدة الشعبية والموارد، وارتبطت بالسلطة الحاكمة أو بقيت هامشية[19].

اما بعد الثورة فقد شهدت مصر انفجارًا حزبيًا كبيرًا, اذ تأسست عشرات الأحزاب الجديدة، تمثل تيارات سياسية متنوعة، بما في ذلك الإسلاميين والليبراليين واليساريين, ومن أبرز الأحزاب الجديدة جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة أصبحوا قوة سياسية رئيسية بعد الثورة، وفازوا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2012, بالاضافة الى حزب المصريين الأحرار، وحزب مستقبل وطن، وحركة شباب 6 أبريل أحزاب ليبرالية وشبابية ساهمت في تنويع المشهد الحزبي, اذ أعادت هذه الأحزاب ترتيب المشهد السياسي، وأتاحت للمواطنين خيارات أوسع في المشاركة السياسية[20].

ومن ما تقدم نستنتج ان ثورة 25 يناير 2011 شكلت نقطة تحول تاريخية للنظام الحزبي المصري، حيث تحولت مصر من نظام حزبي أحادي الطابع إلى مشهد حزبي متعدد الأطراف، مع وجود تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار، والقدرة على بناء أحزاب قوية مؤسساتياً وتنظيمياً، إلى جانب فرص لتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وتوسيع نطاق تمثيل المجتمع.

2- تونس.

شهدت تونس تغييرات جوهرية في النظام الحزبي بعد الثورة التونسية عام 2010-2011، التي أطلقها حادث إضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على البطالة والفساد والقمع السياسي، ما أدى إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي بعد حكم استمر أكثر من 23 عاماً. وقد كان لهذه الثورة أثر بالغ على المشهد الحزبي في تونس، حيث أُعيد ترتيب القوى السياسية، وظهرت أحزاب جديدة، وتم تعزيز التعددية السياسية[21]

قبل الثورة التونسية كان المشهد الحزبي التونسي يهيمن عليه حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي سيطر على السلطة منذ الاستقلال، مع وجود عدد من الأحزاب الأخرى ضعيفة التأثير, وكان النشاط الحزبي محدوداً للغاية، ومرتبطاً بالسلطة، مع قيود على تأسيس الأحزاب الجديدة أو ممارسة المنافسة السياسية الفعلية, الا ان غياب الديمقراطية الحقيقية أدى إلى ضعف المؤسسات الحزبية وانعدام تمثيل فعّال للمجتمع المدني[22].

الا ان بعد الثورة التونسية ظهور العديد من الأحزاب الجديدة والمتنوعة، تعكس الطيف السياسي الكامل من الليبراليين والإسلاميين إلى اليساريين والقوميين, أبرز الأحزاب:حركة النهضة حزب إسلامي اعتُبر القوة السياسية الكبرى بعد الثورة، وفاز في الانتخابات التأسيسية عام 2011, حزب نداء تونس ليبرالي معتدل أسسه الباجي قائد السبسي، لعب دوراً محورياً في العملية السياسية لاحقاً, اما الأحزاب الصغيرة والمتوسطة مثل المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة مشروع تونس، وحزب العمال التونسي فقد أسهمت في توسيع قاعدة التمثيل السياسي و المشاركة السياسية وتفعيل التعددية الحزبية لأول مرة بشكل كامل بعد عقود من القمع السياسي[23].

ويلاحظ ان الثورة التونسية شكلت نقطة تحول حاسمة في النظام الحزبي، حيث انتقل المشهد من سيطرة حزب واحد على السلطة إلى نظام متعدد الأحزاب، مع تحديات تتعلق بالاستقرار الحكومي، والخبرة التنظيمية للأحزاب الجديدة، وإدارة الانقسامات الأيديولوجية، فضلاً عن فرص كبيرة لتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وبناء نظام حزبي يمثل مختلف فئات المجتمع بشكل أفضل.

3- ليبيا.

شهدت ليبيا تحولات سياسية وحزبية جذريّة بعد اندلاع الثورة الليبية عام 2011، التي أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي بعد حكم استمر أكثر من 42 عاماً. وقد أدت هذه الثورة إلى انهيار المؤسسات السياسية القديمة، وظهور مشهد حزبي متنوع لكنه هش, يعكس الطبيعة المعقدة للصراع السياسي والأمني في البلاد[24].

قبل الثورة، كان المشهد الحزبي في ليبيا محدوداً للغاية، حيث منع نظام القذافي تشكيل الأحزاب السياسية أو النشاط الحزبي المستقل, وكان التنظيم السياسي يعتمد على ما عرف بـــ"الجماهيرية"، وهو شكل من أشكال الحكم المباشر الذي يلغي المؤسسات الحزبية التقليدية ويقمع أي نشاط سياسي مستقل, و لم يكن للمجتمع المدني دور فعّال في الحياة السياسية، وأغلب القرارات كانت مركزة في يد القائد الأعلى للنظام، مع غياب أي تمثيل حزبي حقيقي[25].

اما بعد الثورة فقد أدى سقوط نظام القذافي إلى ظهور أحزاب وحركات سياسية متعددة, تعكس التنوع الإقليمي والقبلي في ليبيا, ومن أبرز الأحزاب والحركات السياسية التي ظهرت حركة العدالة والبناء إسلامية معتدلة، مستوحاة من جماعة الإخوان المسلمين, وحزب المؤتمر الوطني الليبي ليبرالي، يمثل جزءاً من القوى المدنية والسياسية الجديدة, و أحزاب صغيرة وحركات قبلية ومناطقية، مثل تحالفات شرق ليبيا وغربها، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على المشهد السياسي, وقد ساهم هذا التعدد في توسيع المشاركة السياسية نسبياً، لكنه أدى أيضاً إلى تعقيد العملية السياسية بسبب التنافس على السلطة[26].

يمكن القول إن الثورة الليبية أسست نظاماً حزبياً متعدد الأطراف، لكنه هش ومعقد نتيجة الانقسامات الإقليمية والقبلية، وضعف المؤسسات الأمنية والسياسية، وصعود ميليشيات مسلحة. ورغم هذه التحديات، فإن الثورة أوجدت فرصة لتجربة التعددية السياسية، وتعزيز المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية، وهو ما يمثل مرحلة انتقالية مهمة نحو بناء نظام حزبي ديمقراطي أكثر استقراراً مستقبلاً.

4- سوريا

شهدت سوريا تغيرات كبيرة في المشهد السياسي بعد اندلاع احتجاجات عام 2011، ضمن موجة الربيع العربي، التي تطورت لاحقاً إلى صراع مسلح معقد. أثر ذلك بشكل مباشر على النظام الحزبي، اذ تميز تراجع دور الأحزاب السياسية التقليدية وظهور أطراف حزبية جديدة، لكنها ضعيفة التأثير بسبب الأزمة المستمرة[27].

قبل الثورة كان النظام السوري تحت سيطرة الحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي حكم البلاد منذ عام 1963 بنظام الحزب الواحد, و لم يكن هناك مجال للأحزاب المعارضة للعمل بحرية، حيث خضع كل النشاط الحزبي للرقابة الأمنية والسياسية الصارمة، بالاضافة الى غياب الديمقراطية الحقيقية أدى إلى ضعف المجتمع المدني وغياب أي تمثيل فعّال للأحزاب المعارضة[28].

ومع اندلاع الاحتجاجات، ظهرت أحزاب وحركات سياسية جديدة، لكنها غالباً كانت مبعثرة وضعيفة التنظيم بسبب الصراع المستمر, بعض الأحزاب الجديدة حاولت التمثيل المدني والسياسي في مناطق المعارضة، بينما ظل النظام الحاكم يسيطر على معظم المؤسسات الرسمية, فقد حالت الأزمات الأمنية والسياسية المستمرة دون بناء نظام حزبي مستقر أو ممارسة الحياة السياسية بشكل كامل[29].

يمكن القول إن الصراع السياسي والأمني في سوريا أدى إلى تراجع فعالية النظام الحزبي التقليدي، وظهور أحزاب ضعيفة وغير مستقرة، مع محدودية فرص المشاركة الشعبية والمنافسة السياسية، وهو ما يعكس حالة النظام السياسي الهش والمتأزم.

المطلب الثالث

مقارنة بين التجارب

المحور الأول

أوجه التشابه والاختلاف

يمكن دراسة التجارب الحزبية في دول الربيع العربي (مصر، تونس، ليبيا، سوريا) من خلال أوجه التشابه والاختلاف في تطور الأنظمة الحزبية بعد أحداث الربيع العربي، وذلك على المستويات التالية:

1- فمن اوجه التشابه في دراسة التجارب الحزبية هي[30] :

- **التحول من أنظمة أحادية أو شبه أحادية إلى تعددية حزبية:** شهدت جميع الدول الخاضعة للربيع العربي، سقوط الأنظمة القديمة أو فقدانها السيطرة المطلقة على العملية السياسية، ما أتاح فرصاً لتأسيس أحزاب جديدة، تونس ومصر مثالان على الانتقال من نظام حزبي مهيمن إلى تعددية حزبية حقيقية، بينما في ليبيا واليمن، ظهر تعدد أحزاب جديد لكنه هش بسبب الانقسامات الأمنية والسياسية.
- **ظهور الأحزاب الشبابية والمدنية:** ساهمت الثورة في إشراك الشباب والناشطين المدنيين في السياسة، وهو ما ظهر بشكل واضح في تونس ومصر، حيث أسس ناشطو الحركات الشبابية أحزاباً جديدة ساهمت في تنويع المشهد السياسي وإشراك المجتمع المدني
- **تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النظام الحزبي:** جميع الدول تأثرت بارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وتردي الخدمات، مما زاد من الضغوط على الأحزاب الجديدة، وأثر على قدرتها على تقديم برامج سياسية فاعلة.
- **تحديات الاستقرار والتنظيم الداخلي للأحزاب الجديدة:** ضعف الخبرة التنظيمية وعدم وجود مؤسسات حزبية قوية كان مشتركاً بين معظم الدول، خصوصاً في ليبيا واليمن وسوريا، ما أثر على استقرار النظام الحزبي والقدرة على ممارسة السلطة بفاعلية.

2. أوجه الاختلاف في دراسة التجارب الحزبية هي[31] :

- **مدى تأثير الصراع المسلح على النظام الحزبي في ليبيا وسوريا:** أدت الحروب والصراعات المسلحة إلى ضعف أو هشاشة النظام الحزبي، حيث تشتت الأحزاب وقل تأثيرها السياسي، في المقابل، تونس ومصر لم تشهدا صراعاً مسلحاً واسع النطاق بعد الثورة (باستثناء أحداث العنف المحدودة في مصر)، مما سمح ببناء نظام حزبي أكثر استقراراً.

- **نوعية الأحزاب وصراعها على السلطة في مصر:** تصدرت الأحزاب الإسلامية والليبرالية المشهد السياسي، مع وجود صراع حاد بين الأحزاب التقليدية والجديدة في تونس، تميزت الأحزاب الجديدة بالتوافق النسبي والتحالفات التوافقية لتشكيل الحكومة، ما وفر تجربة سياسية أكثر استقراراً مقارنة بمصر، وفي ليبيا ظهرت الأحزاب نتيجة الانقسامات الإقليمية والقبلية، وكان نشاطها السياسي محدوداً مقارنة بتونس ومصر.

- **دور الدولة والمؤسسات في دعم أو تقييد الأحزاب في تونس ومصر:** بدأت المؤسسات الجديدة بعد الثورة في دعم النظام الحزبي والتعددية السياسية، رغم بعض التحديات، وفي سوريا، استمر حزب البعث بالسيطرة على مؤسسات الدولة، مما حد من نشاط الأحزاب الجديدة، اما في ليبيا، ضعف الدولة وانقسام المؤسسات أثر بشكل مباشر على قدرة الأحزاب على ممارسة أي تأثير فعلي.

- **مستوى مشاركة المواطنين:** تونس سجلت أعلى مستوى من المشاركة الشعبية والمساءلة السياسية، حيث شاركت الأحزاب الجديدة في الانتخابات التأسيسية والبرلمانية بفاعلية، ومصر شهدت مشاركة واسعة في البداية، لكنها تعرضت لتقلبات سياسية أعاقت الاستقرار الحزبي، اما ليبيا وسوريا، بسبب الصراعات وانقسامات السلطة، شهدت مشاركة محدودة وغير متجانسة.

يمكن القول إن التحولات نحو التعددية الحزبية وظهور أحزاب جديدة كان العامل المشترك بين جميع الدول، لكن مدى نجاح النظام الحزبي واستقراره اختلف باختلاف الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية، تونس ومصر حققتا نسبياً نجاحاً أكبر في إعادة بناء النظام الحزبي، بينما ليبيا وسوريا واجهت تحديات كبيرة نتيجة الصراعات المسلحة والانقسامات الداخلية.

المحور الثاني

العوامل المؤثرة على الأداء الحزبي.

يعتمد أداء النظام الحزبي في أي دولة على مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي تحدد فعالية الأحزاب وقدرتها على تمثيل المجتمع والمساهمة في صنع القرار. وفي دول الربيع العربي، برزت عدة عوامل رئيسية تؤثر على النظام الحزبي بعد الثورة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. العوامل السياسية: تؤثر البنية السياسية للدولة بشكل مباشر على أداء الأحزاب، وتشمل[32]:

- استقرار الدولة والمؤسسات: ترتبط فعالية الأحزاب بمدى استقرار الدولة وقدرتها على حماية مؤسساتها. ففي تونس ومصر، ساعد استقرار المؤسسات النسبية بعد الثورة على تطوير نظام حزبي أكثر انتظاماً مقارنة بليبيا وسوريا حيث ضعف الاستقرار.
- قوانين الأحزاب والانتخابات: تساهم الأطر القانونية في تنظيم عمل الأحزاب، وضمان حرية تأسيسها وممارستها للأنشطة السياسية، بما يشمل تنظيم الانتخابات وتحديد شروط الترشح والتمويل الحزبي.
- الحرية السياسية والحريات العامة: كلما زادت الحريات العامة والسياسية، مثل حرية التعبير والتجمع والتظاهر، كلما كانت قدرة الأحزاب على النشاط السياسي أكبر، وهو ما ساعد تونس ومصر نسبيًا أكثر من ليبيا واليمن وسوريا.
- دور الدولة والأجهزة الأمنية: استمرار النفوذ العسكري أو الأمني في السياسة يمكن أن يقيد أداء الأحزاب، كما ظهر في مصر أحياناً وفي سوريا بشكل واضح.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بيئةً تحدد قدرة

الأحزاب على تقديم برامج سياسية طويلة المدى[33]:

- الوضع الاقتصادي العام: البطالة والفقر وتدهور مستوى المعيشة يضع ضغوطاً على الأحزاب للتركيز على مطالب المواطنين اليومية، ما قد يحد من قدرتها على تنفيذ برامج سياسية طويلة المدى.
- التفاوت الاجتماعي والتمثيل الجغرافي: اختلاف مستويات التنمية بين المدن والمناطق الريفية يؤثر على توزيع الدعم الحزبي، كما يظهر في وليبيا اذ لعبت الانقسامات الإقليمية والقبلية دوراً كبيراً.
- مستوى مشاركة الشباب والمجتمع المدني: زيادة وعي الشباب وانخراط المجتمع المدني في السياسة يعزز فعالية الأحزاب ويزيد من قدرتها على التعبير عن مطالب المواطنين.

3. العوامل التنظيمية والحزبية الداخلية: تعتمد قوة النظام الحزبي على قدرة الأحزاب نفسها على التنظيم الداخلي وإدارة مواردها[34]:

- الخبرة والكفاءة التنظيمية: تعتمد قدرة الأحزاب على الأداء الفعال على خبرتها في تنظيم نفسها وإدارة مواردها وبناء قاعدة جماهيرية قوية.
- الهيكل الداخلي للأحزاب: وجود نظام داخلي ديمقراطي وشفاف يعزز الأداء الحزبي ويساعد على تجنب الانقسامات الداخلية والصراعات على السلطة.

- التنظيم المالي والبنية اللوجستية: توفر الموارد المالية والبنية التنظيمية يساعد الأحزاب على القيام بأنشطتها الانتخابية والحملات التوعوية بشكل فعال.

4. **العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية:** تلعب العوامل المجتمعية والثقافية دورًا مركزيًا في تحديد فعالية الأحزاب[35]:

- الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية: كلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، زادت قدرة الأحزاب على ممارسة دورها التمثيلي والسياسي.
- الانقسامات الطائفية والقبلية: في بعض الدول مثل ليبيا، أثرت الانقسامات المجتمعية على قدرة الأحزاب على توحيد الرؤية السياسية، وتقديم برامج شاملة لجميع المواطنين.
- دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي: ساهم الإعلام الرقمي في دعم الأحزاب الجديدة وإيصال برامجها إلى الجماهير، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى تحديات مرتبطة بالخطاب السياسي والمعلومات المغلوطة.

ويبين التحليل أن نجاح النظام الحزبي واستقراره يتطلب تكاملاً بين هذه العوامل، وأن ضعف أي عامل منها يؤدي إلى تراجع فاعلية الأحزاب وارتباك المشهد السياسي، كما ظهر بشكل واضح في ليبيا وسوريا مقارنة بتونس ومصر.

الخاتمة

تشكل الأنظمة الحزبية أحد الركائز الأساسية لأي نظام سياسي، إذ تمثل الأداة الرئيسة لتنظيم المنافسة السياسية، وتأطير المشاركة الشعبية، وتعزيز الديمقراطية والمساءلة في إدارة الدولة. وقد أظهرت التجارب الحزبية في دول الربيع العربي (مصر، تونس، ليبيا، سوريا) بعد الثورات أن أداء النظام الحزبي يتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنظيمية والثقافية، إضافة إلى تأثير العوامل الإقليمية والدولية.

على المستوى السياسي، تبين أن استقرار الدولة والمؤسسات، وتوفر الأطر القانونية وضمان الحريات العامة، كان له أثر كبير على قدرة الأحزاب على ممارسة نشاطها السياسي بفعالية. أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي إلى زيادة الضغوط على الأحزاب، مع التأكيد على أهمية مشاركة الشباب والمجتمع المدني في تعزيز الفاعلية الحزبية.

كما أظهرت التجارب أن التنظيم الداخلي للأحزاب وكفاءتها في إدارة الموارد والهيكل التنظيمي الداخلي الديمقراطي يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على الصمود وتقديم برامج سياسية فاعلة، فيما تبرز العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، مثل مستوى الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية، والانقسامات المجتمعية، ودور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كعوامل مكملة لتعزيز أو إضعاف أداء النظام الحزبي.

إن استيعاب هذه الدروس يمكن أن يسهم في تصميم سياسات دعم الأنظمة الحزبية وتعزيز الديمقراطية في الدول الناشئة والمتحولة سياسياً، مع التركيز على بناء مؤسسات حزبية قوية، وضمان مشاركة فاعلة للمجتمع المدني، وتوفير بيئة سياسية مستقرة وحرية سياسية حقيقية.

الهوامش :

[1] Giovanni Sartori, Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, Cambridge University Press, 1976, p 43.

[2] Heywood, Andrew. Politics, 5th ed., Palgrave Macmillan, 2019, p396.

[3] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 87-88

[4] إبراهيم أبراش، علم السياسة: أسس ومفاهيم، دار الشروق، عمّان، 2010، ص 215–216.

[5] عبد الغفار شكر، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دار العين، القاهرة، 2012، ص 55-56.

[6] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ج1، ص 318

[7] حسن نافعة، النظم السياسية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 165

[8] محمد الجوهري وآخرون، علم السياسة: المفاهيم والأسس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 225

[9] محمد عبد المنعم عيد، النظم السياسية: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص 142.

[10] المصدر نفسه , ص ص160-161

[11] علي الدين هلال , مصدر سبق ذكره , ص ص 97-99.

[12] محمد حسن دخيل , العلاقة والعوامل المؤثرة مابين الاحزاب السياسية والديمقراطية , مجلة مركز دراسات الكوفة , مجلة 1,العدد74, جامعة الكوفة , 2024, ص ص41-42.

[13] Salameh, S , Determinants of the Arab Spring Protests in Tunisia, Egypt, and Libya: What Have We Learned? Social Sciences, 10(8),2021,P 282.

[14] Lbid.

[15] Harb, M. , Political Party Development in Arab Countries: Before and After the Arab Spring. European Political and Law Discourse, 7(5).2020, p159.

[16] Hamid, S,. Political Party Development Before and After the Arab Spring. In Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East (Oxford Academic), 2014,pp133-135.

[17] عز سلطان , ثورات الربيع العربي: أحلام ومآلات التغيير السياسي والاجتماعي لأفراد مجتمع الميم عين (مصر والسودان نموذجا), مركز التحرير , 2021 , متوفر على الموقع الالكتروني : https://timep.org/post-arabic

[18] محمد عبد العاطي , التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير, مركز الجزيرة للدراسات , 2011, ص2.

[19] المعهد المصري للدراسات السياسية، الأحزاب السياسية في مصر قبل وبعد 2011، القاهرة، 2012، ص 13

[20] محمد عبد العاطي , مصدر سبق ذكره , ص 5

[21] Giulia Cimini, Political Parties in Post-Uprising Tunisia and Morocco: Organization, Development and Legitimation، Routledge, 2023 ,pp3-4

[22] Larbi Chouikha, Les partis politiques en Tunisie: Du monopartisme à la démocratie multipartite, L'Harmattan, 2014, p 46.

[23] Marina ottaway , Tunisia: Political Parties and Democracy in Crisis , Wilson center, 2021, https://www.wilsoncenter.org

[24] امراجع مادي بركه الرجباني الرجباني, مستقبل النظام الحزبي في ليبيا, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , المجلد 9 ,العدد3 , جامعة السويس , 2018 , ص390.

[25] Ronald B. St John, Libya: From Colony to Revolution, Hurst & Company, London, 2011, pp. 125–126.

[26] Mahmoud Al-Zaim, "Political Parties and Transitional Politics in Post-Revolution Libya," in Libya and the Challenges of the Post-Qadhafi Transition, ed. Dirk Vandewalle, CSIS Publications, Washington, D.C., 2018, pp. 85-86

[27] Elizabeth O'Bagy, Syria's Political Opposition, Middle East Security Report 4, Institute for the Study of War, April 2012, p 7

[28] Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study of Post-War Politics, University of California Press, 2007, p122.

[29] Lina Khatib, Syria's Political Parties and the Dynamics of Opposition, Carnegie Middle East Center, 2013, p16

[30] Shadi Hamid, Political Party Development Before and After the Arab Spring, in Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East, Oxford University Press, 2014,pp 133-136

[31] Shadi Hamid ,op.cit ,pp147-150.

[32] مصعب جعفورة، "العوامل السياسية والقانونية وأثرها على المشاركة السياسية"، المجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2 , جامعة عمار ثليجي بالاغواط , الجزائر , 2019, ص 184.

[33] Allen Hicken & V-Dem Project, The Role of Political Parties in Making Democracy Work, V-Dem Briefing Paper 3, 2018, p 18.

[34] Małgorzata Kaczorowska, "Impact of the Intra-Party Democracy on Political Parties' Reactions to Electoral Defeats", Przegląd Europejski, 2021.p195.

[35] أحمد خليل، "دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية", مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 36، العدد 45 , كلية الشريعة والقانون , جامعة الازهر , مصر , 2024, ص 2865-2866

المصادر والمراجع

القرأن الكريم .

اولا: الكتب

1. إبراهيم أبراش(2010)، علم السياسة: أسس ومفاهيم، دار الشروق، عمّان.
2. حسن نافعة(2007) ، النظم السياسية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. عبد الغفار شكر(2012) ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دار العين، القاهرة
4. عبد الوهاب الكيالي وآخرون(1994)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت, ج1.
5. محمد الجوهري وآخرون(2014)، علم السياسة: المفاهيم والأسس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
6. محمد عبد المنعم عيد(2011)، النظم السياسية: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة.

ثانيا: البحوث

1. أحمد خليل (2024)، "دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية", مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 36، العدد 45 , كلية الشريعة والقانون , جامعة الازهر , مصر
2. امراجع مادي بركه الرجباني الرجباني(2018), مستقبل النظام الحزبي في ليبيا, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , المجلد 9 ,العدد3 , جامعة السويس .
3. علي الدين هلال(2000)، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
4. محمد حسن دخيل(2024) , العلاقة والعوامل المؤثرة مابين الاحزاب السياسية والديمقراطية , مجلة مركز دراسات الكوفة , مجلة 1,العدد74, جامعة الكوفة
5. محمد عبد العاطي(2011) , التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير, مركز الجزيرة للدراسات
6. مصعب جعفورة(2019)، "العوامل السياسية والقانونية وأثرها على المشاركة السياسية"، المجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2 , جامعة عمار ثليجي بالاغواط , الجزائر
7. المعهد المصري للدراسات السياسية(2012) ، الأحزاب السياسية في مصر قبل وبعد 2011، القاهرة.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. عز سلطان (2021) , ثورات الربيع العربي: أحلام ومآلات التغيير السياسي والاجتماعي لأفراد مجتمع الميم عين (مصر والسودان نموذجا), مركز التحرير , متوفر على الموقع الالكتروني : https://timep.org/post-arabic

رابعا: المصادر الاجنبية .

1. Allen Hicken & V-Dem Project(2018), The Role of Political Parties in Making Democracy Work, V-Dem Briefing Paper 3.
2. Elizabeth O'Bagy, Syria's Political Opposition(2012), Middle East Security Report 4, Institute for the Study of War, April

3. Giovanni Sartori(1976), Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, Cambridge University Press.
4. Giulia Cimini(2023), Political Parties in Post-Uprising Tunisia and Morocco: Organization, Development and Legitimation ،Routledge.
5. Hamid, S(2014),. Political Party Development Before and After the Arab Spring. In Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East (Oxford Academic)
6. Harb, M(2020). , Political Party Development in Arab Countries: Before and After the Arab Spring. European Political and Law Discourse, 7(5),
7. Heywood(2019), Andrew. Politics, 5th ed., Palgrave Macmillan.
8. Larbi Chouikha(2014), Les partis politiques en Tunisie: Du monopartisme à la démocratie multipartite, L'Harmattan,
9. Lina Khatib(2013) , Syria's Political Parties and the Dynamics of Opposition, Carnegie Middle East Center
10. Mahmoud Al-Zaim(2018), "Political Parties and Transitional Politics in Post-Revolution Libya," in Libya and the Challenges of the Post-Qadhafi Transition, ed. Dirk Vandewalle, CSIS Publications, Washington, D.C.
11. Małgorzata Kaczorowska(2021) , "Impact of the Intra-Party Democracy on Political Parties' Reactions to Electoral Defeats", Przegląd Europejski
12. Marina ottaway(2021) , Tunisia: Political Parties and Democracy in Crisis , Wilson center, , https://www.wilsoncenter.org
13. Patrick Seale(2007), The Struggle for Syria: A Study of Post-War Politics, University of California Press
14. Ronald B. St John(2011) , Libya: From Colony to Revolution, Hurst & Company, London,
15. Salameh, S(2021) , Determinants of the Arab Spring Protests in Tunisia, Egypt, and Libya: What Have We Learned? Social Sciences, 10(8)
16. Shadi Hamid(2014), Political Party Development Before and After the Arab Spring, in Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East, Oxford University Press.

Sources and References

The Holy Quran

First: Books

1. Ibrahim Abrash (2010), Political Science: Foundations and Concepts, Dar Al-Shorouk, Amman.

2. Hassan Nafaa (2007), Comparative Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.

3. Abdel Ghaffar Shukr (2012), Political Parties and Democratic Transition, Dar Al-Ain, Cairo.

4. Abdel Wahab Al-Kayyali et al. (1994), Encyclopedia of Politics, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, Vol. 1.

5. Muhammad Al-Jawhari et al. (2014), Political Science: Concepts and Foundations, Dar Al-Maarefa Al-Jami'iya, Alexandria.

6. Muhammad Abdel Moneim Eid (2011), Political Systems: Theory and Application, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

Second: Research

1. Ahmed Khalil (2024), "The Role of the State and Political Parties in Socialization and Political Culture," Journal of Jurisprudential and Legal Research, Volume 36, Issue 45, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Egypt

2. Amraj Madi Baraka Al-Rajbani Al-Rajbani (2018), The Future of the Party System in Libya, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Volume 9, Issue 3, Suez University

3. Ali El-Din Hilal (2000), Nevin Mosaad, Arab Political Systems: Issues of Continuity and Change, Center for Arab Unity Studies, Beirut

4. Muhammad Hassan Dakhil (2024), The Relationship and Influencing Factors Between Political Parties and Democracy, Journal of the Kufa Studies Center, Volume 1, Issue 74, University of Kufa

5. Muhammad Abdel-Aati (2011), Electoral Blocs in Egypt: The Scene After the January Revolution, Al Jazeera Center for Studies

6. Musab Jaafoura (2019), "Political and Legal Factors and Their Impact on Political Participation," Journal of Legal and Political Studies, Volume 5, Issue 2, Amar Telidji University of Laghouat, Algeria

7. Egyptian Institute for Political Studies (2012), Political Parties in Egypt Before and After 2011, Cairo

Third: Websites

1. Ezz Sultan (2021), The Arab Spring Revolutions: Dreams and Consequences of Political and Social Change for LGBTQ+ Individuals (Egypt and Sudan as Case Studies), Tahrir Center, available at: https://timep.org/post-arabic

Fourth: Foreign Sources

1. Allen Hicken & V-Dem Project(2018), The Role of Political Parties in Making Democracy Work, V-Dem Briefing Paper 3.
2. Elizabeth O'Bagy, Syria's Political Opposition(2012), Middle East Security Report 4, Institute for the Study of War, April
3. Giovanni Sartori(1976), Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, Cambridge University Press.
4. Giulia Cimini(2023), Political Parties in Post-Uprising Tunisia and Morocco: Organization, Development and Legitimation ،Routledge.

5. Hamid, S(2014),. Political Party Development Before and After the Arab Spring. In Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East (Oxford Academic)
6. Harb, M(2020). , Political Party Development in Arab Countries: Before and After the Arab Spring. European Political and Law Discourse, 7(5),
7. Heywood(2019), Andrew. Politics, 5th ed., Palgrave Macmillan.
8. Larbi Chouikha(2014), Les partis politiques en Tunisie: Du monopartisme à la démocratie multipartite, L'Harmattan,
9. Lina Khatib(2013) , Syria's Political Parties and the Dynamics of Opposition, Carnegie Middle East Center
10. Mahmoud Al-Zaim(2018), "Political Parties and Transitional Politics in Post-Revolution Libya," in Libya and the Challenges of the Post-Qadhafi Transition, ed. Dirk Vandewalle, CSIS Publications, Washington, D.C.
11. Małgorzata Kaczorowska(2021) , "Impact of the Intra-Party Democracy on Political Parties' Reactions to Electoral Defeats", Przegląd Europejski
12. Marina ottaway(2021) , Tunisia: Political Parties and Democracy in Crisis , Wilson center, , https://www.wilsoncenter.org
13. Patrick Seale(2007), The Struggle for Syria: A Study of Post-War Politics, University of California Press
14. Ronald B. St John(2011) , Libya: From Colony to Revolution, Hurst & Company, London,
15. Salameh, S(2021) , Determinants of the Arab Spring Protests in Tunisia, Egypt, and Libya: What Have We Learned? Social Sciences, 10(8)
16. Shadi Hamid(2014), Political Party Development Before and After the Arab Spring, in Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East, Oxford University Press .